العدد (4062) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (14) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

البرلمان أكمل ملفّات وزراء الكهرباء والزراعة والاتصالات والتعليم

عجلة الاستجوابات تدور مجدّداً و4 وزراء على قائمة المساءلة

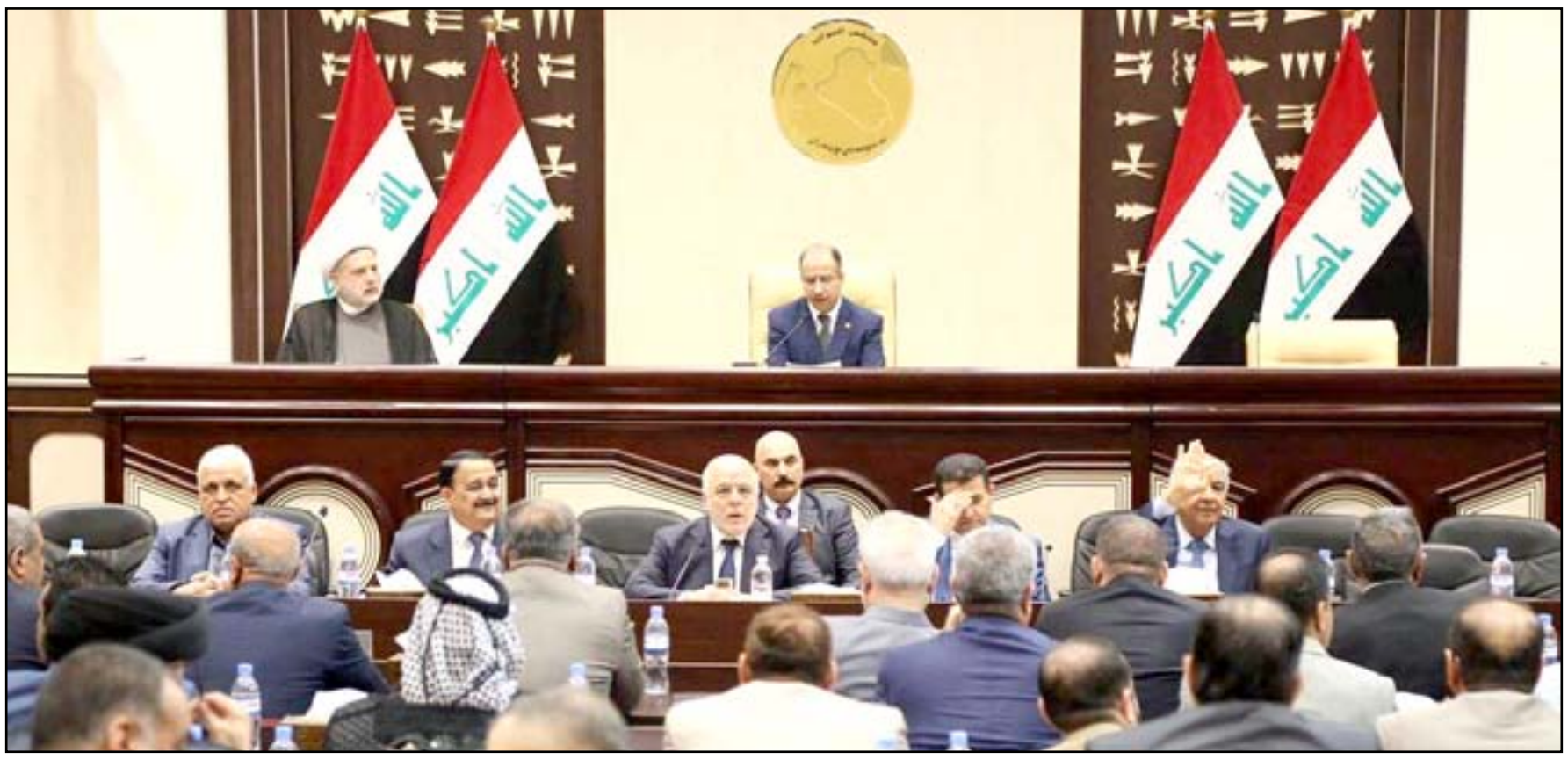

جلسة سابقة لمجلس النواب بحضور العبادي

□ بغداد / محمد صباح

عادت عجلة الاستجوابات البرلمانية إلى الدوران بعد عدة أشهر من "السبات"، إذ أكملت لجنة الاستجوابات مراجعة طلبات لاستجواب ٤ وزراء وأحالتها إلى رئاسة مجلس النواب. وحددت الاخيرة بدورها الأسبوع الأخير من الشهر الجاري موعداً لمساءلة عدد من الوزراء تحت قبة البرلمان.

وستبدأ عملية الاستجواب لوزراء الزراعة والاتصالات والتعليم العالي والكهرباء من مطلع الاسبوع المقبل على ان تختتم نهاية الشهر الجاري بعد ما تم تدقيق ملفات هذه الطلبات ومراجعة الأسئلة من قبل لجنة الاستجوابات.

وأقال مجلس النواب، الصيف الماضي، وزير الدفاع خالد العبيدي نهاية آب عام ٢٠١٦. وفي تشرين الاول من العام الماضي، صُوّت على إقالة وزير المالية هوشيار زيباري.

وشهد العام الماضي، استجواب رئيس هيئة الإعلام والاتصالات في آذار الماضي. كما شهد شهر نيسان الماضي عمليتين لاستجواب وزيرة الصحة ورئيس مجلس مفوضية الانتخابات.

وحدد مجلس النواب، في آذار الماضي، مواعيد لاستجواب ٤ وزراء بالإضافة الى رئيس الوقف الشيعي.

وسيستأنف مجلس النواب اليوم الثلاثاء جلساته بعد عطلة استمرت لأكثر من أسبوع. وصوت مجلس النواب، نهاية تشرين الاول الماضي، على تمديد فصله التشريعي الأول للسنة التشريعية الثانية ٣٠ يوما، عازيا قراره الى ضرورة تشريع بعض القوانين المهمة.

وبحسب مصدر برلماني مطلع على ملف الاستجواب تحدث لـ(المدى)، مفضلا عدم الكشف عن هويته، فان "لجنة الاستجوابات البرلمانية راجعت ملفات الاستجواب لعدد من الطلبات وتأكدت من استيفاء أربعة من هذه الملفات للشروط، وتمت إحالتها إلى هيئة رئاسة البرلمان التي حددت الأسبوع الأخير من الشهر الجاري لاستجواب هؤلاء الوزراء في البرلمان".

وشكّلت رئاسة مجلس النواب، مطلع العام الجاري، لجنة خاصة لدراسة طلبات الاستجوابات التي يقدمها نواب. وتتولى اللجنة مهمة فحص طلبات الاستجواب والتأكد من استيفائها الشروط القانونية.

وضع مجلس النواب تعليمات صارمة تسببت بعرقلة عمليات الاستجواب التي يتبناها نواب منعاً لعمليات الاستهداف السياسي بين الكتل. وتلزم التعليمات مرور طلب الاستجواب بالدائرة القانونية ثم إحالته الى لجنة خاصة تقوم بدورها بتحويله الى هيئة الرئاسة للبت بالطلب.

وأضاف المصدر البرلماني المطلع ان "هؤلاء الوزراء الذين سيحضرون للاستجواب، هم كل من وزير الزراعة، والاتصالات، والكهرباء، والتعليم العالي"، مؤكدا ان "هيئة الرئاسة ستتفرغ في الأسبوع الاخير من الشهر الحالي للبت بهذه الاستجوابات".

وكان رئيس مجلس النواب سليم الجبوري اعلن، مطلع تشرين الثاني الجاري، وجود طلبات لاستجواب عدد من المسؤولين في البرلمان وستتم في الأسبوع الأخير من هذا الشهر.

في السياق ذاته، أكد مقرر مجلس النواب النائب نيازي معمار أوغلو أن "عملية الاستجوابات ستبدأ من يوم السبت القادم وستشمل أربعة وزراء تمت مراجعة ملفاتهم من قبل لجنة الاستجوابات التي دققت الأسئلة والمتعلقات بكل العقود.

ويقول اوغلو، في تصريح لـ(المدى) امس، ان "الفصل التشريعي الحالي سيشهد استجواب عدد من المسؤولين التنفيذيين بعد جدولة مواعيد حضورهم الى البرلمان وستبدأ من يوم السبت القادم وتشمل أربعة وزراء"، لافتا إلى ان "عدد طلبات الاستجواب الموجودة لدى لجنة الاستجوابات تصل إلى ستة طلبات استجواب".

بدورها تؤكد النائبة هدى سجاد، عضو ائتلاف دولة القانون، ان "البرلمان حدد لي يوم ١١ من الشهر الحالي موعدا لاستجواب وزير الاتصالات حسن الراشد بعد ان استكملت طلب استجوابي لكل الشروط والإجراءات القانونية".

وتوضح سجاد لـ(المدى) ان "طلب استجوابي عرض على لجنة الاستجوابات منذ شهر نيسان الماضي"، مبينة ان "اللجنة تضم عددا من المستشارين القانونيين والفنيين الذين راجعوا الأسئلة والملفات المتعلقة بالاستجواب". وأكدت ان "جزءا من الاستجواب يركز على ملف (سيمفوني ارتلنك) الخاص باستثمار الكابل الضوئي لإحدى شركات القطاع الخاص".

وتعزو عضو دولة القانون أسباب تأخير استجوابها الى هيئة رئاسة مجلس النواب مشيرة بالتحديد الى النائب الأول لرئيس مجلس النواب همام حمودي.

وتابعت النائبة هدى سجاد "استضافتني لجنة الاستجوابات على مدار ثلاثة أيام في شهر آذار الماضي واستمعت إلى الادلة التي تقدمت بها لتدقيق ملف استجواب وزير الاتصالات"، مؤكدة انها استحصلت موافقة كل من رئيس مجلس النواب سليم الجبوري والنائب الثاني آرام الشيخ محمد.

وتؤكد هدى سجاد ان "البرلمان أبلغ وزير الاتصالات حسن راشد بموعد استجوابه".

وتنص المادة (٦١/ثامنا) من الدستور على ان لمجلس النواب "سحب الثقة من أحد الوزراء بالأغلبية المطلقة، ويُعد مستقيلاً من تاريخ قرار سحب الثقة، ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناءً على رغبته، أو طلب موقع من خمسين عضواً، إثر مناقشة استجواب موجه إليه، ولا يصدر المجلس قراره فيً الطلبً إلا بعد سبعة أيام في الأقل من تأريخ تقديمه".

كما تنص (المادة ٨٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب على ان "يقدم طلب توجيه الاستجواب كتابة إلى رئيس المجلس موقعاً من طالب الاستجواب بموافقة خمسة وعشرين عضواً على الأقل".

رئيس مجلس النوّاب يبدأ زيارة إلى واشنطن

□ بغداد / المدى

غادر رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس، متوجهاً الى الولايات المتحدة الاميركية، في إطار زيارة تستغرق عدة ايام بهدف بحث المستجدات السياسية وآخر تطورات الوضع الاقليمي.

وذكر بيان لمكتب رئيس مجلس النواب، اطلعت عليه (المدى) امس، أن "رئيس مجلس النواب، سليم الجبوري، غادر العاصمة بغداد متوجها الى الولايات المتحدة الامريكية في زيارة رسمية تستغرق عدة أيام".

واضاف البيان "من المقرر ان يلتقي الجبوري برئيس مجلس النواب الامريكي بول رايان ومسؤولي الادارة الامريكية لبحث الاوضاع في العراق والمنطقة والقضايا ذات الاهتمام المشترك".وأشار مكتب رئيس البرلمان الى انه "سيلقي عدداً من المحاضرات في المعاهد ومراكز البحث الامريكية، لإلقاء الضوء على الاوضاع السياسية في العراق والتحديات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة".

التغيير والجماعة الإسلاميّة: حكومة مؤقتة لإدارة المفاوضات

بارزاني: ننتظر ردّ بغداد لبدء المفاوضات بشأن القضايا العالقة

جدد رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، أمس الإثنين، الاستعداد لبدء الحوارات مع بغداد بشأن القضايا الخلافية، مشيرا الى أن الاطراف الكردية ستجتمع خلال الايام المقبلة لتقديم رد حول قرار المحكمة الاتحادية بشأن الاستفتاء. وأكد أن الحكومة الاتحادية لم تكشف لغاية الآن عن موقفها بشأن استئناف المفاوضات. وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا في الـ6 من الشهر الحالي تفسيراً للمادة الاولى من الدستور بشأن قضية استفتاء إقليم كردستان، مبينة عدم وجود فقرة قانونية في الدستور العراقي تجيز او تسمح بالانفصال.

□ بغداد / المدى

وقال نيجيرفان بارزاني، خلال مؤتمر صحفي عقده في اربيل وتابعته (المدى)، "إننا سنجتمع مع الاطراف السياسية الكردية قريباً وسنرسل رداً رسمياً للمحكمة الاتحادية بخصوص الاستفتاء"، مشيرا الى أن "الهدف من عقد جولة جديدة من المفاوضات مع الأطراف السياسية بالإقليم هو حل الأزمة بين بغداد وأربيل".

وبشأن استئناف المفاوضات بين بغداد وأربيل، أكد بارزاني "نحن مستعدون للحوار مع بغداد على وفق الدستور لكننا لم نتلقَ رداً منهم حتى الآن ولم نحصل على موعد أو قبول من بغداد بشأن بدء التفاوض حتى الآن"، مثمناً في الوقت ذاته "جهود الولايات المتحدة وحثها على إجراء الحوار لكن حتى الآن لم يحدد أي جدول زمني لبدء المفاوضات".

وحول تخصيصات الإقليم من موازنة عام ٢٠١٨، أشار رئيس حكومة إقليم كردستان الى ان "الحصة المحددة لكردستان في الموازنة لا تسد رواتب محافظة واحدة"، مشيرا إلى أن "مسودة قانون ميزانية ٢٠١٨ هي الأسوأ على الاطلاق".

وشدد نيجيرفان بارزاني على "ضرورة التزام العراق بتخصيص ١٧٪ من إيرادات الموازنة لكردستان وفق الاتفاق المبرم مسبقاً والذي لا يزال سارياً حتى إجراء إحصاء سكاني"، لافتا إلى أن "البيشمركة جزء من المنظومة العسكرية في العراق وقد أثبتت جدارتها في حربها ضد داعش".

واعتبر رئيس حكومة كردستان ان "تعامل الحكومة العراقية في الواقع وما ورد في مشروع الموازنة وهيئة الإعلام والوزارات الاتحادية يفند ما تدعيه بغداد من حرصها على تطبيق الدستور".

في غضون ذلك، دعت حركة التغيير والجماعة الاسلامية الكردستانية، أمس الإثنين، الى تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة حوار ناجح مع الحكومة المركزية.

وقالت حركة التغيير والجماعة الاسلامية الكردستانية، في بيان مشترك عقب اجتماع الحزبين عقد في السليمانية، إن "الاجتماع بحث الاوضاع السياسية في إقليم كردستان والعراق والمرحلة الحرجة التي يمر بها الإقليم نتيجة السياسات الخاطئة لسلطات كردستان".

وأكد الحزبان الكرديان المعارضان "ضرورة التعامل بمسؤولية مع المرحلة الحالية بشكل أن يتلمس المواطنون تغييرات جذرية"، وشددا على "ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة حوار ناجح مع الحكومة المركزية والعمل من أجل تحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين وتوفير رواتب الموظفين والاستعداد لإجراء انتخابات نزيهة بعيدة عن التدخل الحزبي".

الاتحاديّة تعتزم البتّ بـ4 دعاوى ضدّ استفتاء الإقليم

□ بغداد / المدى

تستعدّ المحكمة الاتحادية العليا مطلع الاسبوع المقبل للنظر بـ٤ دعاوى رفعت ضد الاستفتاء الذي أجراه إقليم كردستان في أيلول الماضي. واكدت إشعار ممثلية إقليم كردستان ببغداد لمرتين وبانتظار إعادة التبليغ للبت بدستورية الاستفتاء من عدمها.

وقال أياس الساموك، المتحدث باسم المحكمة في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "المحكمة الاتحادية العليا حددت يوم الـ٢٠ من تشرين الثاني الحالي، موعداً للنظر في الدعاوى الاربع المقامة من المدعين ضد المدعى عليهم من المسؤولين عن عملية الاستفتاء في إقليم كردستان".وأضاف الساموك أن "المحكمة أشعرت ممثلية إقليم كردستان في بغداد لإجراء عملية التبليغ وإعادة ورقة التبليغ مبلغة وفق القانون"، مشيرا الى ان المحكمة "أكدت على ذلك لمرتين وبانتظار اعادة التبليغ ليتسنى للمحكمة البت بدستورية أو عدم دستورية الاستفتاء".

وكشف النائب الكردي زانا سعيد، لـ(المدى) مؤخرا، ان "الحكومة المركزية تنتظر نتائج البت بأربع دعاوى مرفوعة أمام المحكمة الاتحادية تتعلق بدستورية الاستفتاء الذي أجراه إقليم كردستان"، مبيناً أن "اثنتين من هذه الدعاوى مقدمتان من قبل مجلس الوزراء، بالاضافة الى دعويين اثنتين أقامهما نائبان".

وأضاف النائب الكردي بأن "هذه الدعاوى قدمت عن طريق المدعي العام للمحكمة الاتحادية التي ستصدر قراراً يتعلق بدستورية الاستفتاء خلال الفترات المقبلة".

وكان مجلس القضاء قد أصدر قراراً ولائياً يمنع إجراء الاستفتاء قبل إجرائه في ايلول الماضي.

وأصدرت المحكمة الاتحادية، مؤخراً، تفسيرا للمادة الاولى من الدستور، منعت بموجبه انفصال أي إقليم او محافظة عن البلاد.

جاء ذلك رداً على طلب من مجلس الوزراء بتفسير المادة الأولى من الدستور. وتنص المادة الأولى على أن "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ونظام جمهوري نيابي برلماني ديموقراطي".

وفد برلماني إلى السعوديّة في زيارة تستغرق أسبوعا

الخارجيّة العراقيّة: ننسّق مع الرياض لحلّ أزمة لبنان

الجعفري مع الجبير في لقاء سابق

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة الخارجية العراقية، أمس، عن تنسيق بين بغداد والرياض وبيروت لإيجاد الحلول للازمة اللبنانية بعد استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري.

وقدم الحريري استقالته من العاصمة السعودية الرياض، عازياً ذلك الى وجود محاولات لاغتياله من قبل أذرع تابعة لإيران على حد قوله. ودفعت تلك التطورات الى المزيد من التصعيد وتبادل الاتهامات بين إيران من جهة والسعودية وبعض دول الخليج.

وقال أحمد محجوب، المتحدث باسم الخارجية العراقية، إن "بغداد تتواصل مع السعودية ولبنان لحل الأزمة الناجمة عن إعلان رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري استقالته من الرياض".

وأكد محجوب خلال مؤتمر صحفي عقده امس، ان "العراق يحاول التوصل الى معالجة الازمة من خلال علاقاته التي يتمتع بها مع السعودية ولبنان".

وبشأن زيارة وزير الخارجية إبراهيم الجعفري الى قطر، أشار المتحدث باسم الخارجية إلى أنها "ناقشت جملة ملفات ونتج عنها التوجيه بفتح سفارة قطرية في العراق"، مؤكداً أن "الخارجية العراقية تقف على مسافة واحدة من الجميع وتحرص على التواصل مع الجميع لحل الأزمات".

في سياق ذي صلة، يبدأ اليوم الثلاثاء وفد برلماني زيارة رسمية الى السعودية تسغرق أسبوعاً وتهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وقال رئيس لجنة الصداقة العراقية السعودية، النائب حسن شويرد، إن "اللجنة شكلت وفدًا من مختلف اللجان والكتل السياسية في البرلمان، للبدء بزيارة إلى السعودية، الثلاثاء، تستمر أسبوعاً".

وأضاف شويرد، في تصريح صحفي، ان "الزيارة ستتضمن توطيد العلاقات مع مجلس الشورى السعودي، وإعلان تشكيل لجنة الصداقة السعودية العراقية، بهدف التعاون بين ممثلي الشعب من البلدين وتسهيل عمل الحكومات".

وأكد عضو لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية ان "الرؤية الجديدة في السياسة العراقية كان مخططًا لها من قبل لجنة العلاقات الخارجية النيابية، منذ بدء الدورة البرلمانية في العام ٢٠١٤".

ومن المؤمل ان يلتقي الوفد الزائر كلاً من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ووزير الخارجية عادل الجبير، ورئيس مجلس الشورى عبد لله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بحسب تصريحات لمصادر مطلعة.

وأجرى رئيس الوزراء حيدر العبادي، في الـ٢٣ من الشهر الماضي، زيارة الى السعودية على رأس وفد من المستشارين والوزراء. وأسفرت الزيارة عن التوقيع رسمياً على المجلس التنسيقي بين العراق والسعودية بحضور وزير الخارجية الاميركي، ريكس تيلرسون.